

التقرير الاستراتيجي

مؤسسة علمية متخصصة، تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية وتواكب المسائل الاستراتيجية والتحول العالمية المؤثرة.

يُعنى المركز بالأبحاث والدراسات الاستراتيجية والإمائية، ويولي اهتماماً خاصاً بالسياسات الأميركية وتحولات النظام العالمي والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغرب، والحركات الاجتماعية الدولية، مع التركيز على المسائل المرتبطة بفلسطين والمقاومة. كما يهتم بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة الفقر، ولديه مسار متكامل لمراقبة المشاريع الحكومية ومراجعتها، وتحليل السياسات العامة، وتقديم رؤى إصلاحية بديلة على الصعد السياسية والاقتصادية والقانونية. ويعمل على تقديم فهم دقيق ومتوازن وعميق إلى

رئيس المركز:

عبد الحليم فضل الله

نائب رئيس المركز:

محمد طي

مدير العلاقات العامة والإعلام:

محمد الخليل

الهيئة الاستشارية (حسب الترتيب الأبجدي)

غالب أبو مصلح وليد شرارة

محمد بركي قاسم عز الدين

حسن جوني نجيب عيسى

وجيه زغيب حبيب فياض

رفعت سيد أحمد محمد كاظم المهاجر

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية



(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Strategic Report

A specialized scientific institution in charge of information and researches. It deals with socio-economic issues and follows-up the effecting strategic issues and global transformations.

The Consultative Center for studies & Documentation is concerned with developmental and strategic researches and studies. It grants particular interest to American policies, the changes in the international order, the relationships between both the Arab and Islamic worlds. On the one hand, and the Western worlds on the other, and the international social movements, with a particular focus on the issues pertaining to Palestine and resistance. The Center is also concerned with the issues of socio-economic development and poverty fighting; it has integrated process to follow up and review the governmental projects, the analysis of public policies, and the provision of alternative reforming visions at the political, economic, and legal levels. The Center also endeavours to provide the public with an accurate, balanced and deep understanding regarding the emerging issues.

President:

Abdul Halim Fadlallah

vise President:

Mohammad Tay

Director of Public Relations & Media:

Mohammad Al-Khalil

The Consultative Committee

(By Arabic Alphabetical Order)

Ghaleb Abou Mosleh Walid Chrara

Mohammad Baraki Kassem Ezzeddine

Hassan Jouni Najib Issa

Wajih Zoughaib Habib Fayyad

Rifaat Sayed Ahmad Kazem Al-Mouhajer

Arab and Regional Regime: Actors and Trends in a Transitional Era



(2015-2016)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية
(2016-2015)



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation



النظام العربي والإقليمي: اللا عبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمق بإشراف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب. إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كُتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر.

العنوان: بئر حسن - جادة الأسد - خلف الفانترزي وورلد - بناية الورود - الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

7 المقدّمة / عبد الحليم فضل الله
11 المدخل / حسام مطر
19 جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي جمال واكيم
31 مصر في سياق الفوضى الإقليمية/ جمال واكيم
33 ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟ سعد محيو
47 العراق وثمان الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين
55 «العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكّل محمد عبدالقادر خليل
74 رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية/النائب محمد رعد
77 أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن فيصل جلول
89 المقاربة الإسرائيلية للتحوّلات الإقليمية في الشرق الأوسط أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة
103 الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟ منير شفيق
113 العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليمي موديبو دانيون
123 بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية جابر القفصي
148 الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور

- 153 روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي
وسيم قلعية
- 166 روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف» / يوست هلترمان
- 171 «مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة
رضوان جمول
- 181 صعود تنظيم داعش وانحداره مقارنة بديلة: تناسل الأطياف السلفية
خالد عايد
- 197 هل فشل الإسلام السياسي حقاً؟ / راشد الغنوشي
- 201 الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة
علي الرجال
- 217 المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي / المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
- 223 ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشئ
- 225 المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار
السيد إبراهيم أمين السيد
- 229 التحولات في الشرق الأوسط
عدنان منصور
- 235 مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحدذر الشديد
جورج قرم
- 239 تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا
ديغانغ صان
- 241 مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله
- 247 في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط: التحولات والإشارات والتنبيهات
عقيل سعيد محفوظ
- 251 العصر الروسي في الشرق الأوسط!
مصطفى اللباد
- 255 تحولات في الجغرافيا السياسية الإقليمية
قاسم عز الدين

المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي*

من الضروري الإشارة إلى أن المؤسسة الدينية التقليدية، والتيار الديني بتفرعاته المختلفة، في أضعف أوضاعه اليوم، وهو ليس مثلما يصور عادةً، صاحب نفوذٍ وقول، أو شريكاً في الحكم. على مر السنوات، منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة على يد الملك عبدالعزيز، وحتى الآن، تم تقليص دور رجال الدين الوهابيين ونفوذهم. وهذا يعني أنهم لن يلعبوا دوراً مؤثراً في ترجيح كفة طرفٍ على آخر في الصراع بين المحمدين، كما حصل في الصراع بين فيصل وسعود في ستينات القرن المنصرم، حين رجح بعض أفراد العائلة المالكة، والأميركيون، والمؤسسة الدينية، كفة فيصل.

شكلت معركة السبلة عام 1929، بين الملك عبدالعزيز وعلماء الدين المنضوين تحت لوائه من جهة، وإخوان من طاع الله (الجيش العقائدي المكون من البدو، الذي ساهم بتوحيد المملكة تحت قيادة الملك عبدالعزيز) من جهة أخرى، مفاصلة بين وهابيتين: وهابية أصلية، تلتزم بالنصوص المؤسسة للوهابية، وأخرى براغماتية، تعدل التعاليم الوهابية بما يتناسب مع الواقع. اختلف العلماء المساندون للملك عبدالعزيز مع الإخوان في عدة أمور، منها تعامل الدولة الناشئة مع البريطانيين، ورفض استكمال الجهاد خارج الحدود، وأدت المواجهة إلى انتصار النهج الوهابي المعدل، لكن الوهابية الأصلية لم تختف، واليوم تمثل داعش أحد أبرز تجلياتها.

انحدار تأثير المؤسسة الوهابية

لم تكن الوهابية المعدلة شريكة في الحكم مع الملك عبدالعزيز، على غرار الشراكة التاريخية بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب، والإمام محمد بن سعود، والتي أدار من خلالها الطرفان معاً الدولة وشؤونها، بل إن الوهابية المعدلة وعلماءها كانوا تحت نفوذ وسلطة الملك عبدالعزيز، والأخير كان هو السلطة الأعلى، وهو يمنح العلماء وأتباع الوهابية نفوذاً يتلاءم مع التوجهات الأيديولوجية للدولة، لكن هؤلاء ليسوا شركاء في الحكم. إعلان قيام المملكة العربية السعودية، بهذه الصيغة، التي تجعل من عبدالعزيز ملكاً وصاحب السلطة الأعلى، كان بداية غياب النموذج الوهابي التقليدي في الحكم، القائم على شراكة كاملة بين الشيخ والأمير.

مع ذلك، استمر نفوذ الوهابية، وقد سمحت السلطة السياسية للمتدينين الوهابيين بنشر أفكارهم، واستخدام إمكانات الدولة في ذلك، ضمن حدود تضعها السلطة نفسها، وشهد تاريخ الدولة السعودية

* مقتطفات من تقرير صادر عن المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، كانون الأول ٢٠١٦

الثالثة وجود شخصيات دينية ذات أثر مهم، وكان للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مفتي المملكة حتى وفاته عام 1969، نفوذ كبير، إذ كان يشرف على القضاء، ويحاسب حتى بعض المسؤولين، وقد أشرف على رئاسة تعليم البنات، وعين رؤساءها، وأيضاً أشرف على الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ربما يكون الشيخ محمد بن إبراهيم آخر علماء الوهابية المتنفذين بهذا الشكل ضمن الدولة، فبعد وفاته دخلت الوهابية في مرحلة جديدة من الاحتواء.

تعرضت الوهابية المعدلة لضربتين جعلتاها أقل فاعلية بكثير في المجال العام، الأولى كانت عبر توسع الجهاز البيروقراطي للدولة وضمه مجموعات من الموظفين التكنوقراط غير الوهابيين، والذين لا يرون أن من مهامهم تعزيز الأيديولوجيا الوهابية من خلال المؤسسات التي يعملون بها. أما الضربة الثانية فكانت بإدخال الوهابيين أنفسهم إلى جهاز الدولة البيروقراطي، ومأسسة الوهابية، بضم العلماء الوهابيين إلى مؤسسات الدولة، وتحويلهم لموظفين إداريين يقومون بمهام محددة، ضمن صلاحيات مرسومة للمؤسسات التي يعملون بها.

بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم، قام الملك فيصل بإنشاء هيئة كبار العلماء عام 1971، والتي أنيطت بها شؤون الفتوى، ويتم اختيار أعضائها بأمر ملكي. مع الإشارة إلى أن منصب المفتي العام بعد وفاة الشيخ ابن إبراهيم لم يعد إلى الواجهة إلا عام 1993 بتعيين الشيخ عبدالعزيز بن باز مفتياً عاماً. كما أنشأ الملك فيصل مؤسسة تحمل اسم «الهيئة القضائية العليا» لتحل محل رئاسة القضاة التي كان يتولاها الشيخ ابن إبراهيم، وقد تحولت بعد خمس سنوات إلى «مجلس القضاء الأعلى»، وباتت رئاسة القضاة تابعة لوزارة العدل. هكذا، صارت الوهابية ضمن نطاق جهاز الدولة البيروقراطي، تعمل مؤسساتها مثل بقية المؤسسات، تحت إشراف كامل من السلطة السياسية.

أحد تظاهرات حركة جهيمان العتيبي، التي قامت باحتلال الحرم المكي عام 1979، هي الاعتراض على ضعف تطبيق الشريعة في الدولة، وومداهنة العلماء للسلطة السياسية، وقد استعادت الحركة في ذلك، خطاب إخوان من طاع الله، في محاولة للعودة إلى الوهابية الأصلية، التي فرط علماء المؤسسة الرسمية فيها، ويمكن ملاحظة نقد العلماء وركونهم إلى الدعة والمسكنة، وتخاذلهم عن مطلب «قيام السلطان مع الدين»، في رسائل جهيمان العتيبي. تمرد جهيمان ومن معه على احتواء الوهابية وتشذيبها والسيطرة عليها من الدولة، ولم تكتب نهاية الحركة نهايةً لموجات التمرد الراضية للوضع القائم، والراغبة في استعادة مكانة الوهابية وسطوتها.

في الثمانينات منحت ظروفها داخلي، والبعض الآخر خارجي، متصل بالصحة الدينية التي عمت

المنطقة، والقرار السعودي بمواجهة المد الثوري الإيراني، والجهاد الذي دعمته المملكة في أفغانستان، الفرصة لتعزيز التيارات السلفية، وخلق ظاهرة شعبية، عُرفت بالصحوة الإسلامية، هي مزيج من أفكار الوهابية والإخوان المسلمين، تم تمكينها من استثمار مؤسسات الدولة، في الترويج لأفكارها، فانتعشت التيارات السلفية بأنواعها، وأصبحت تتمتع برصيد شعبي كبير. إثر حرب الخليج الثانية، ومعارضة مشايخ الصحوة لاستقدام القوات الأميركية، تحول هذا التيار الدعوي إلى معارضة سياسية بين 1990-1994، وظهر نقد من مشايخ تيار الصحوة للعلمانيين داخل مؤسسات الدولة، لما اعتقدوه نفوذاً لهم في دولة يُفترض بها تطبيق الشريعة ومحاربة العلمانية، كما طال النقد المؤسسة الدينية الرسمية، ممثلة بهيئة كبار العلماء، بعد موافقتها على قرار السلطة بالاستعانة بالقوات الأميركية.

المعارضة الصحوية صاغت مذكرة بمطالبها أسمتها «مذكرة النصيحة»، تطلب فيها من السلطة السياسية مطلباً رئيسياً يتكرر طوال فقرات المذكرة، وهو إعادة الاعتبار لدور العلماء ورجال الدين، وتمكينهم من الإشراف على كامل أنشطة الدولة وأجهزتها، أي أن المطلب الرئيس للمعارضة الصحوية كان العودة إلى الشراكة التاريخية بين الشيخ والأمير، والتي تبين لهم أن صيغتها القديمة انتهت، وأن السلطة السياسية حجّمت الوهابية وجعلتها تحت سيطرتها. اختلفت الصحوة عن جهيمان والقاعدة، فلم تتجه لحركة تمرد مسلحة، لكنها عملت على حشد الناس لمطالبها، وانتهى الأمر باعتقال رموزها الرئيسيين من المشايخ والنشطاء عام 1994.

من جملة القرارات التي اتخذتها الدولة لاستيعاب الحراك الصحوي مطلع التسعينات، استحداث وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد عام 1993، وكان الهدف الرئيس من إيجاد هذه الوزارة المزيد من ضبط المجال الديني، وسحب ما تم منحه للصحوة من حرية في الحركة والتصرف داخل مؤسسات الدولة أو باستخدام المنابر الدينية، وأصبحت الوزارة الجديدة تضبط أوضاع المساجد وأئمتها وحلقات تحفيظ القرآن والأنشطة الدينية بالعموم، وهكذا فإن الاتجاه نحو المزيد من المؤسسة، قلّص أكثر من نفوذ الوهابية، وأكد بشكل أكبر سطوة السياسي على الديني في السعودية.

وكان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أثرها، الذي تمثل في مزيد من الضبط وتقليص الوهابية من قبل السلطة السياسية، فحصلت مراجعة للمناهج الدينية، وتم إغلاق بعض المؤسسات الخيرية مثل مؤسسة الحرمين، للاشتباه بتمويلها الإرهاب. كانت أعمال القاعدة داخل السعودية، بداية من عام 2003، امتداداً لحركة نزع الشرعية الدينية عن الدولة، لتخاذه في تطبيق الشريعة، واتساقاً مع مبادئ الوهابية الأصلية، ضد الوهابية المعدلة، واليوم تمثل داعش الامتداد الأكثر وضوحاً للوهابية الأصلية، في الوقت

الذي تغير فيه السعودية الكثير داخل الوهابية، وخلال السنوات العشر الماضية واصلت الدولة عملية تكييف الوهابية مع احتياجاتها، ما جعل الوهابية الحالية تتباعد بشكل أكبر عن أصولها، مع احتفاظها ببعض الملامح العامة.

المؤسسة الوهابية على فalc تنافس الأسرة الحاكمة

قبل ما يقارب العامين زار بعض المشايخ السلفيين (من بينهم الشيخ عبدالله المحيسني الذي ذهب بعد ذلك إلى سوريا لمناصرة الحالة الجهادية هناك، وصار قاضياً شرعياً لجيش الفتح) الديوان الملكي، ووقفوا أمام بوابته دون أن يُسمح لهم بالدخول، وقد جاؤوا للتفاهم مع المسؤولين في الديوان، والاعتراض على ما اعتبروه متغيرات أحدثتها السلطة تتعارض مع الدين. هذا المشهد ومطالب المشايخ، يعبران عن التحجيم الذي حصل للوهابية خلال السنوات الماضية، يضاف إليه ترهل المؤسسة الدينية الرسمية، خاصة بعد غياب شخصيات وازنة فيها مثل الشيخين ابن باز وابن عثيمين.

هذا الاستعراض مهم للتأكيد على قدر التبسيط الذي يحمله الحديث عن سيطرة وهاوية على جهاز الدولة في السعودية، أو عن شراكة كاملة بين المؤسسات الدينية والسياسية، وتالياً قصور التحليلات التي تُبنى عليه. وفي نفس الوقت الذي تُقلم فيه أظافر الوهابية، يبدو أيضاً أنها ستظل أحد أهم مصادر الشرعية بالنسبة للدولة، ولأسباب عديدة من الصعب توقع الانتقال منها إلى أيديولوجيا مغايرة في الوقت الحالي، لكن تهذيبها وتكييفها مع احتياجات الدولة سيبقى على الأرجح قائماً.

كانت آمال الإسلاميين معقودة على نهاية عهد الملك عبدالله «الليبرالي»، خاصة أن الملك سلمان معروف بدعومه للمؤسسة الوهابية، لكنه فاجأهم بتفويض ابنه الشاب، الذي اتضح مع الوقت أنه لا يأبه كثيراً بشرعية الدولة الوهابية، بل إنه يسعى لتقليد نموذج دبي، وهو نموذج مكروه عند الإسلاميين والمحافظين عموماً. يعتقد ابن سلمان أنه يمكن أن يلعب دوراً في تحقيق انفتاح اجتماعي، ناتج عن تبني نموذج اقتصادي يقوم على فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية بصورة أكبر، وخصخصة مرافق الدولة. وعد بن سلمان في عدد من المقابلات مع صحف أجنبية، بتحريك ملف حقوق المرأة، وتوسيع مجالات الترفيه، كما أنه حجّم دور هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونزع عنها سلطة الضبط، أي أنه تركها بلا مخالب.

على المقلب الآخر، لا يبدو بن نايف متشجعاً للدفاع عن المؤسسة الدينية، أو احتضان التيارات الإسلامية، ولا يبدو أنه يكثرث بإضعافها أكثر، لكنه أيضاً لا يبدو مندفعاً لتحجيم التيار الديني، أو إحداث إصلاحات اجتماعية، وربما يرغب في الحفاظ على الوضع الحالي. التيار الديني كان يرى في أبيه

حليفاً أساسياً داخل السلطة، وقد كان الأمير نايف بالفعل مدافعاً عن هذا التيار، أما الأمير محمد بن نايف فلا يظهر في تصريحاته الإعلامية أي دفاع عن التيار الديني، وهو فقط يؤكد على الخطاب السعودي العام المتمسك بالشرعية الإسلامية كجزء من شرعية الدولة.

ينزع بن سلمان نحو المزيد من اللبرلة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، لكنه ما زال يسير بحذر، وفيما عدا تحجيم الهيئة، لم يقدم بن سلمان على خطوة نوعية في هذا الاتجاه. في المحصلة، لا تعتبر الورقة الدينية مرجحة لأي من الطرفين، كما أنهما لا يملكان استراتيجية واضحة للتعامل مع تحدي تنظيم داعش لوهابية الدولة، فأحياناً تحاول الدولة تشذيب وهابيتها أكثر كي لا تكون مثل داعش، وأحياناً تحاول المزايدة على داعش وهابياً وفي إطار الدفاع عن الهوية السنية في المنطقة، لكن لا توجد استراتيجية محددة بخصوص هوية الدولة الوهابية، سوى الحفاظ على عناصرها الأساسية في الخطاب العام. المؤسسة الدينية ستميل مع الطرف الأقوى وتباركه، فيما تبدو التيارات الدينية الحركية في حيرة من أمرها، وهي تعاني ضعفاً كبيراً.